



التوزيع : عام
E/ESCWA/SD/89/WG.1/21
١٩٨٩ ٩ آب / غسطس
ARABIC
الأصل: بالعربية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مؤتمر حول قدرات واحتياجات المعوقين في منطقة الاسكوا
٢٠ - ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩
عمان

استعراض لمشاكل المعوقين وحاجاتهم

- منظور دولي -

بيان مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية

تشير التقديرات الى ان ٥٠٠ مليون من مجموع سكان العالم يعانون من العوق نتيجة اختلالات عقلية او بدنية او حسية. ويستدل من ذلك ان ٢٥ في المائة من سكان أي مجتمع متاثرون سلبا بوجود العوق. وتشكل الحروب والعنف والفقير وسوء التغذية والاتجاهات الديمografية والاكولوجية العوامل الرئيسية التي تسهم في حدوث العوق. ويخشى ان يستمر عدد المعوقين في العالم في الازدياد المطرد اذا لم تتخذ تدابير مضادة لوقف هذا الاتجاه.

في عام ١٩٧٦ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعلان سنة ١٩٨١ السنة الدولية للمعوقين. فكانت تلك السنة حدثا من انجح الاحداث الدولية في تاريخ الامم المتحدة وتم الاحتفال بها في البلدان كافة وخلقت وعيَا على نطاق العالم لحقوق المعوقين واحتياجاتهم. أما بالنسبة للمعوقين انفسهم فقد كانت معلما في تاريخ نضالهم الطويل ضد التمييز والعزل العنصري وفي سبيل المساواة في الحقوق.

عند استعراض مشاكل المعوقين واحتياجاتهم فمن الضروري وضع الصورة في اطار أوسع. اذ لا يمكن معالجة قضية العوق من قبل المجتمع الدولي الا ضمن منظور شامل متعدد الاختصاصات. وفي الحقيقة ان القرارات التي اعتمدتها اللجان الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، منذ عام ١٩٤٩ قد وضعت الاساس لتنسيق خطط ونشاطات الأمم المتحدة وكبريات المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية العاملة في ميدان العوق. ومن الواضح ان مشاكل المعوقين واحتياجاتهم لا يمكن ان تفصل عن مشاكل واحتياجات بقية السكان اذ انها مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية برمتها.

ومن النتائج المهمة للسنة الدولية للمعوقين اعداد برنامج العمل العالمي للمعوقين الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣. ويقوم برنامج العمل العالمي على مبادئ حقوق الانسان والمشاركة الكاملة وحق تقرير المصير والاندماج بالمجتمع وتكافؤ الفرص. كما انه يتضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية للعمل الوطني والاقليمي والدولي. ويمثل جهدا مشتركا للحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها والمنظمات غير الحكومية لكسب تعهد عالمي بالاعتراف بحقوق المعوقين وتقديم الخدمات والفرص لمشاركة في المجتمع مشاركة كاملة وفعالة.

ان هذا المؤتمر الخاص بقدرات واحتياجات المعوقين في منطقة الاسكوا، وهو الاجتماع الثاني لفرقة عمل الاسكوا المشتركة بين المنظمات والمعنية بالعوق، ينعقد في فترة هامة من تاريخ نشاطات الأمم المتحدة. اذ ان الأمم المتحدة وبعد ٤٠ عاما من عمرها، تتعرض للتحميس والتقييم النقدي من قبل المجتمع الدولي. فقد أدركت الدول الاعضاء الحاجة الى اصلاح هذه المنظمة واعادة تنظيمها بما يرفع من كفاءتها و يجعلها أسرع استجابة الى الحاجات الراهنة لجميع البلدان. ولهذه الغاية قرر الأمين العام، اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٨٧، ان تتركز في فيينا جميع النشاطات المتعلقة بالسياسة والتنمية الاجتماعيين تحت سلطة المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ورئيس مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ومنسق جميع برامج الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة المخدرات.

من مزايا هذا الترتيب انه يجمع بين كل الانشطة المترابطة في الميدان الاجتماعي ويتتيح للمنظمة ان تتحدث بصوت اكثرا اتساقا عن القضايا الاجتماعية الرئيسية. ومن المؤمل ان يضفي هذا الاسلوب على كافة الاطراف المعنية اتجاهها ونشاطها جديدين في عملها في ميدان العوق.

وحيث اعتمدت الجمعية العامة برنامج العمل العالمي فادها اعلنت ايضا الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢ عقد الام المتحدة للمعوقين. وهذا العقد يضع، بصورة رئيسية ، اطارا زمنيا للحكومات للالتزام بموجب بتكثيف جهودها لتحسين الاحوال المعيشية للمعوقين من مواطنها. ويجرى رصد وتقييم هذه الجهد على فترات دورية على الصعيد الدولي والاقليمي اضافة الى الصعيد الوطني، وذلك من اجل تقييم حالة المعوقين وقياس التطورات في هذا الميدان.

قام مكتب الامم المتحدة في فيينا/مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية، بصفته مركزا تنسيقيا ضمن منظومة الامم المتحدة للبرامج والأنشطة العالمية الخاصة بالعوق، بعقد اجتماع الخبراء العالمي في ستوكهولم في آب/اغسطس ١٩٨٧ ، وكان معظم المشاركين من المعوقين. وكان الغرض من الاجتماع اعداد تقرير يتيح للأمين العام مساعدة الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين في تقييم تنفيذ برنامج العمل العالمي في منتصف عقد الامم المتحدة للمعوقين. ولأول مرة في تاريخ الامم المتحدة يتخذ قرار يشكل سابقة لاتاحة وثائق الاجتماع بطريقة برايل وعلى شرائط صوتية، اضافة الى ترجمة بلغة الاشارات. ولذا فانه مما يدعو للسرور ان تكون وثائق المؤتمر الحالي متاحة ايضا في اشكال يسهل على المعوقين الوصول اليها ومن المؤمل ادخال مزيد من التحسينات على هذه الوسائل داخل وخارج منظومة الامم المتحدة حتى في هذه الايام التي تشهد فيها المنظمة موارد محدودة. وترى الامم المتحدة ان ترجمة لغة الاشارات وتعليمها اضافة الى استخدام طريقة برايل والدخول السهل الى المبني الخالي من الحواجز يعتبر حزما من الحقوق الأساسية للمعوقين.

بعد استعراض للوضع العالمي للمعوقين، اعتمد اجتماع الخبراء العالمي تقريرا يتضمن توصيات لتنفيذ برنامج العمل العالمي ايضا خلال النصف الثاني من عقد المعوقين. وقد سلم التقرير بان الفرسن التي اتاحتها عقد المعوقين لحفز تنفيذ برنامج العمل العالمي على نطاق العالم لم تستغل استغلالا تاما. ولاحظ انه لم يحرز تقدم كبير في جميع ارجاء العالم، ولا سيما في اقل البلدان نموا حيث يعاني المعوقون معاناة مضاعفة نتيجة لظروف اقتصادية واجتماعية معينة، وان حالة كثير من المعوقين قد تكون قد تدهورت فعليا خلال النصف الاول من العقد.

ان الكثير من الحكومات في عالم اليوم مشغولة الى حد بعيد بالعوائق المالية واعادة تشكيل الوضاع الاقتصادية. وقد انخفضت تدفق الموارد الى البلدان النامية. وتواجه مناطق كثيرة من العالم الجوع، وسوء التغذية، والامراض المتقطعة والكوارث الطبيعية او الناتجة من فعل الانسان. وهذه العوامل، فضلا عن الحرروب والمنازعات في مختلف اجزاء العالم، تؤدي الى تضاعف اعداد المعوقين. وفي كثير من البلدان النامية، يخلف عبء الديون الخارجية الثقيل اثرا سلبيا، ولاسيما بالنسبة للمعوزين والمحروميين. وان عدد العوائل الفقيرة اخذ في الازدياد. كل ذلك يشير بوضوح الى ان السياسة الخاصة بالعوق ينبغي ان تشكل جزءا لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

من الواضح ان التقدم الذي احرز في تحقيق الامال الكبيرة التي تجسدت خلال السنة الدولية للمعوقين لم يسر بالسرعة المرجوة. وقد عكست نتائج استعراض منتصف العقد الفجوة القائمة بين التطلعات العادلة للمعوقين وتحقيقها. الا انه قبل التفكير في الجوانب السلبية، لابد من التطرق الى المنجزات. فقد كان خلق اجماع عالمي في مجال العوق خطوة هامة للامام. ويجسد برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين هذا الاجماع، اذ انه يعكس بعضا من ادق مكونات الاطار المعياري الذي قامت الامم المتحدة بصياغته.

ان السعي نحو تحقيق تكافؤ الفرص وحق المشاركة غير القابل للتصرف قيمتان من القيم الاساسية التي أكد عليها برنامج العمل العالمي. وهذه القيم بالغة الاهمية بالنسبة للمعوقين.

ان التقدم الهائل المحرز في العلم والتكنولوجيا والطفرات المتحققة في مجال الالكترونيات قد فتحت فرصا كبيرة امام المعوقين، ولا سيما فيما يتعلق بمنع العوق واعادة التأهيل. ويستدعي برنامج العمل العالمي الانتباه الى ان التكنولوجيا التي ستمكن او تحد من معظم انواع العوق متاحة وآخذة في التحسن. ويبشر التقدم الملحوظ الذي احرز مؤخرا في البحوث الاحيائية الطبية بایجاد وسائل ثورية جديدة يمكن ان تعزز جميع التطورات في هذا المجال بدرجة كبيرة. وان البحوث الاساسية منها والتطبيقية، تستحق دعمنا في السنوات القادمة.

لقد ازدادت المعرفة بمشاكل المعوقين واحتياجاتهم بدرجة كبيرة. وهناك استراتيجيات عديدة تجري صياغتها ونهج مبتكرة يتم النظر فيها. وتكتسب الاليات الجديدة لتسخيرها الى المحتاجين قوة يوما بعد يوم.

والمطلوب في الوقت الحاضر هو ساحة عمل مشتركة وارادة سياسية حازمة والتزام تدعيمه الوسيلة الضرورية والاستخدام الصحيح للموارد النزرة. وتتضمن بعض الافكار العديدة التي ظهرت نتيجة استعراض منتصف العقد ما يلي:

- ١- ينبغي ايجاد حل للمشكلات المتعلقة بالاحتياجات الاساسية للمعوقين في اطار منظور متكامل يضم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي كليهما.
- ٢- ينبغي ان يتولى المعوقون انفسهم السياسات والخطط والبرامج.
- ٣- ان حالة المعوقين لا يمكن تحسينها عن طريق الاستراتيجيات والسياسات وحدها، وانما تتطلب ايضا برامج ومشاريع ذات وجهة عملية تستهدف المستويات الجماهيرية ومنسقة تنسيقا جيدا على الصعدة الوطنية والاقليمية والدولية.
- ٤- ينبغي ان تبذل جهود منسقة لحماية حقوق المعوقين والحفاظ عليها وخلق بيئة تكفل تكافؤ الفرص.

عند تحديد جدول الاعمال الخاص بالاعمال المقبلة واخذ الاوضاع الاقتصادية المنظورة والاتجاهات الاجتماعية العالمية في الاعتبار اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين القرار ٩٨/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٨ حول تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلقة بالمعوقين وعقد الامم المتحدة للمعوقين. وفي هذا القرار قدمت الجمعية العامة اولويات تتضمن الانشطة والبرامج العالمية خلال النصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمعوقين. وبالنسبة للدول الاعضاء التي تتحمل مسؤولية رئيسية في تنفيذ برنامج العمل العالمي، ترد فيما يلي الاولويات المقترحة في مرفق القرار:

«(ا) تطوير وتنفيذ خطط عمل وطنية، باتباع نهج متعدد القطاعات والتخصصات بالتشاور مع المنظمات المعنية بالمعوقين»

«(ب) تعزيز تنمية وتشغيل المنظمات المعنية بالمعوقين بتوفير الدعم التقني والمالي»

«(ج) انشاء و/أو تعزيز اللجان الوطنية أو هيئات التنسيق المشابهة»

«(د) شن حملة اعلامية وثقافية جماهيرية تصور المعوقين على انهم اعضاء متساوون مع باقي اعضاء المجتمع»

«(هـ) دعم الانشطة الثقافية لتعزيز الوعي بعقد الامم المتحدة للمعوقين، وذلك من خلال منح المعوقين فرصة الاشتراك في الانشطة الموسيقية والفنية والDRAMATIC»

«(و) استعراض التشريعات الوطنية واستكمالها وتحسينها، حيث لزم، لضمان اتساقها مع المعايير الدولية»

«(ز) النظر في أن تدرج في تشريعاتها وتخطيطها، حقوق المعوقين، بما فيهم:

«١، المصابون باختلال في السمع، بما في ذلك حقهم في الحصول على ترجمة فورية لغة الاشارة»

«٢، المصابون بضعف في النظر، بما في ذلك حقهم في الحصول على المواد المعدة بأسلوب برail وعلى الاجهزه السمعيه المساعدة، والمعلومات المكتوبة بحروف كبيرة»

«٣، المصابون بخلل عقلي، بما في ذلك امكانية الاستفادة من مواد القراءة السهلة»

«٤، المصابون بخلل في الكلام، بما في ذلك امكانية الانتفاع بالتقنيات الجديدة»

«(ج) وضع وتنفيذ مشاريع متعلقة بالمعوقين لإدراجها ضمن برامج التعاون التقني التي يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي من خلال البرامج القطرية الممولة من ارقام التخطيط الارشادية»

«(ط) استعراض وتقديم الخدمات والمنافع المتاحة للمعوقين وأسرهم، بهدف ضمان المحافظة على المستوى الأساسي المقبول من الدخل، وتعزيز المساعدة الشخصية الذاتية والسكن والنقل وغيرها من المرافق الضرورية للعيش المستقل؛

«(ي) تدريب الموظفين، بمن فيهم المعوقون، على بناء قدرة وطنية تستطيع معالجة مسألة العجز؛

«(ك) إنشاء آلية لجمع البيانات الملائمة عن حالات العجز لاستعمالها في التخطيط الوطني؛

«(ل) استعمال المواد الخام المحلية، والخبرة العلمية ومرافق الانتاج المحلية لصناعة الأجهزة المساعدة والمعدات اللازمة للمعوقين وتصليحها محلياً؛

«(م) قبول وتنفيذ الأحكام المنصوص عليها في بروتوكول نيروبي لاتفاق فلورانس بخصوص النقل الدولي المُفْعَى من الضرائب والرسوم للأجهزة والمواد الضرورية لمساعدة المعوقين في حياتهم اليومية؛

«(ن) التصديق، إن لم تكن قد فعلت ذلك حتى الآن، على الاتفاقية المتعلقة بإعادة التأهيل المهني وتشغيل (المعوقين) التي اعتمدتها مؤتمر العمل الدولي عام ١٩٨٣؛

«(س) دعم البحوث المتعلقة بإحتياجات المعوقين الخاصة والبرامج التي سيستفيدون وأسرهم منها؛

«(ع) استخدام خدمات ومرافق لتعزيز إعادة التأهيل وتكافؤ الفرص للمعوقات، وكبار السن من المعوقين، والمصابين بمرض عقلي وغيرهم من المصابين بخلل عقلي، والمصابين بإعاقات عديدة، والمعوقين من اللاجئين والمهجرين.

«... تحت المنظمات الحكومية الدولية على إيلاء الأولوية للمسائل المتعلقة بالمعوقين واتخاذ مبادرات لتنفيذ برنامج العمل العالمي».

أما المنظمات غير الحكومية، فتحت على القيام بما يلي:

«(١) اقامة اتصالات منتظمة ومنهجية مع منظومة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى فيما يتعلق بجمع ونشر المعلومات ونتائج الابحاث، وتخطيط الانشطة، وتقاسم الخبرات الابتكارية؛ وفي رفع مستوى استخدام الموارد المتاحة الى أقصى حد؛

«(ب) تعريف شبكاتها ومواردها للتعریف بأهداف ومقاصد عقد الامم المتحدة للمعوقين؛

«(ج) توفير المعلومات بشأن انشطتها واجتماعاتها بصورة منتظمة الى وحدة المعوقين التابعة لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية للامانة العامة ودعم انشطتها بصورة نشطة».

ستكون نتائج هذا المؤتمر المتعلق بقدرات المعوقين واحتياجاتهم في منطقة الاسكوا قيمة في توجيه حكومات منطقة غربي آسيا في تنفيذها للاولويات والبرامج المذكورة اعلاه خلال النصف الثاني من العقد. ومن المهم جدا بالنسبة للدور الجديد المنوط بمكتب الامم المتحدة في فيينا فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية والتنمية ان يدرس هذا المؤتمر الطرق والوسائل الالزمة لاراج مشاكل المعوقين واحتياجاتهم في سياسات التنمية الوطنية في منطقة غربي آسيا. ولا يفوتنا ان نذكر التعاون مع صندوق الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية الذي كان له دور اساسي في معالجة بعض المشاكل والاحتياجات البارزة للمعوقين. ويتبين دعم هذا الصندوق لانشطة الامم المتحدة للمعوقين لمشاريع ميدانية من المساهمات الهالية الهامة في صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمعوقين لمشاريع ميدانية مختارة. وعلى سبيل المثال، فقد اتخذت ترتيبات للتمويل المشترك لستة مشاريع ذات صلة بالعوق في البلدان النامية التالية: اوروجواي و تونس وجيبوتي وسوازيلاند ولبنان. اضافة الى ذلك، وافقت اللجنة الادارية لصندوق الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية على التمويل المشترك لمُفتح لمشاريع ذات صلة بالعوق في الاردن ولبنان وموريتانيا.

بناء على طلب من الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين سيقوم الامين العام باجراء دراسة جدوى حول الاثار الفنية والمالية والادارية المترتبة على الطرق البديلة لتجديد نهاية عقد الامم المتحدة للمعوقين في عام ١٩٩٢. وستتضمن الدراسة التي ستقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين استعراضا للتقدم العالمي المحرز والعقبات التي تمت مواجهتها خلال العقد. وستتيح الدراسة ايضا آلية لتحديد الاجراءات الالزمة حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده. ومن المتوقع ان تنظم اجتماعات اقليمية فيما يتعلق بهذا النشاط وستكون هناك حاجة لعقد اجتماع اقليمي حول هذا الموضوع في منطقة غربي آسيا بالنظر للنجاح الذي حققه اجتماع فني مماثل عقد في الكويت بخصوص السنة الدولية للمعوقين ١٩٨١.

اعطت الجمعية العامة مبادئ توجيهية واضحة بالنسبة لانشطة والبرامج ذات الاولوية المكرسة لمشاكل المعوقين واحتياجاتهم وتساعد هذه المبادئ التوجيهية ايضا في الجهد المبذول لانعاش العقد من اجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل العالمي.

في هذا الشأن لابد من القيام بحملة اعلامية وثقافية شاملة ومنسقة بصورة جيدة فيما يخص العقد، وذلك على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية. ان مثل هذا النشاط قد يكون له اثر هام على نجاح العقد في زيادة الوعي بمشاكل المعوقين واحتياجاتهم. وهناك حاجة الى اتباع نهج براغماتية ودينامية لجمع الاموال وتعبئة الموارد البشرية حيث تكون الحاجة الماسة في ميدان العوق.

اضافة لذلك، فان الحاجة الى المساعدة في صياغة السياسات واقامة الهيكل للقضايا ذات الصلة بالعوق قد تم تحديدها والتعرف عليها جيدا. وذلك يستدعي اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز برامج التعاون الفني والأنشطة التي لم تنفذ بشكل فعال حتى الان بسبب الافتقار الى الموارد. وينبغي النظر بجدية في الامكانيات العملية لتنظيم اجتماعات فنية مصغرة قبل نهاية العقد - تتناول بعض المجالات مثل «الوقاية» و«اعادة التأهيل» و«تكافؤ الفرص» و كذلك «حقوق الانسان» - وذلك من اجل تحديد الحلول لمشاكل المعوقين واحتياجاتهم.



